

مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي

الدكتور: مصطفى بخوش

جامعة بسكرة

Résumé:

La chute du mur de Berlin en 1989 bouleverse le paysage stratégique mondial. De 1945 à 1989 le système international était dominé par la guerre froide. Pour l'ouest l'ennemi désigné était bien l'URSS et ses alliés.

La chute du mur de Berlin. La décomposition de l'URSS mets un terme à l'ordre bipolaire international, mais du même coup surgissent des mutations systématiques, idéologiques et géopolitiques dans l'ordre international.

La chute de l'ancien ordre international remet en cause les frontières, l'effondrements de l'idéologie socialiste crée un vide idéologique. La disparition de menace et d'ennemi brouille les stratégies.

الملخص:

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي يمكن حصرها في ثلاثة مجالات هي:

1- التحولات الجيوسياسية التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي.

2- التحولات الاقتصادية والتي تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية تركز على اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج.

3- التحولات القيمية والتي برزت في صعود العوامل القيمية المرتبطة بالهويات والثقافات وبرزها على الصعيد الدولي.

نحاول في هذه الدراسة مناقشة تأثير هذه التحولات على الصراع الدولي.

تمهيد:

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقارنة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان والتعددية، تحاول أن تفرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة (استخدام المؤسسات المالية الدولية، الحصار، المقاطعة الاقتصادية...). هذه التحولات التي سمحت ب بروز مثل هذه المقاربة، يمكن حصرها في ثلاث مجالات:

1- التحولات الجيوسياسية: التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الشرقية، ثم توسيع الاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد.

2- التحولات الاقتصادية: والتي تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية تركز على اقتصاد السوق، والانفتاح على الخارج وبروز كتل تجارية حول بعض الأقطاب الاقتصادية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل وكذا عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال.

3- التحولات القيمية: فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية، برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل، الأولى نظرية نهاية التاريخ (فوكوياما)، والتي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات (هانتغتن) والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات.

أولاً- التغييرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة:

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحول لا مثيل له، فلأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب، ولكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي ما بعد الحرب الباردة، في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثاني، وهذا ما يطرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير لما يعرف الآن بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى "بيار هسنر" أن كلا من نظام **Yalta** (الثنائي) ونظام **Versailles** (الحدود) وكذلك نظام **Westphalie** (الدولة الأمة)، كل هذه النظم هي محل تساؤل اليوم¹.

ويمكن أن نحصر تجليات هذا التحول في:

1- التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، والتي أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال **حلف وارسو** ليقبل من أهمية الفكر الاستراتيجي الغربي، ويعيد طرح مسألة التهديد بشكل جدي، فبعدما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي، وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه اتجاه الآخر، يجري وبشكل حثيث البحث عن عدو جديد، يضمن تماسك واستمرارية الغرب. إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي في الفترة (1945-1989) خلقت نوعاً من التجانس والانسجام فبالنسبة للغرب العدو واضح، محدد واحد هو الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه (الشيوعية)، والعكس صحيح كذلك بالنسبة للشرق، العدو واضح، محدد وواحد هو الولايات المتحدة وحلفاؤها (الإمبريالية)، وهكذا وبالنظر إلى التهديدات والأخطار التي يمثلها كل طرف على الآخر، تم بناء استراتيجيات الحرب الباردة، والتي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل والعقلانية. وقد أدركت الإدارة الأمريكية كما يشير إلى ذلك "سمير أمين"² أن تخلي موسكو عن الاشتراكية، واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية

¹ ناصف يوسف حتي: أي هيكل للنظام الدولي الجديد، جريدة المساء، 9 أكتوبر 1969، ص 5.
² أنظر سمير أمين: قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة: سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1992.

الحرب الباردة، لا بد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوربي الياباني (الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية) طبيعياً مع الزمن وبالتالي فلا بدّ من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث.

وأثناء عملية البحث عن عدو جديد، تم توظيف مجموعة من النظريات والأفكار، بعضها قديم وآخر جديد، نذكر منها على وجه الخصوص نظرية (التحدي - الاستجابة) لتوينبي، والتي تؤكد أن وحدها المدنيات (الحضارات) التي تواجه تحديات وأخطار تزدهر وتتمو، والعكس صحيح ففي غياب تحدي خارجي تدخل الحضارة في حالة مراوحة المكان ثم الانحلال، أما النظرية الثانية فهي نظرية الكتلة المزدوجة لكانيتي، التي ترى أن "الإمكانية الأضمن والوحيدة في الغالب التي تملكها كتلة (أو دولة) للحفاظ على نفسها وتماسكها، إنما تكمن في وجود كتلة ثانية (أو دولة) ترتبط بها، وسواء تواجها أو تبادلتا التهديد جدياً في اللعبة، فإن الحكم بالحكم بكتلة ثانية أو حتى التخيل الكثيف لها يتيح لها ألا تتفكك".³

ويمكن أن نشير كذلك إلى نظرية جديدة هي نظرية "صدام الحضارات" لصاحبها صامويل هانتغتن.

ورغم هذا الجهد النظري، فيبدو أن الوضعية ما زالت معقدة، وهذا راجع لتزامن ثلاث تحولات: أ-نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة، حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي هي في غالبها نتاج ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية (نظام فرساي).

ب-العولمة على المستوى الاقتصادي سمحت ب بروز عالم بدون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش (نظام وستفاليا). ج-نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي، خلقت عالماً بدون عدو واضح، فالخطر القديم زال والعمل جارٍ لخلق عدو جديد، يلعب نفس الدور الذي لعبه في السابق التناقض شرق-غرب (نظام يالطا).

تزامن هذه المستويات الثلاث عقْد الوضعية لأنه يجب التفكير وفي نفس الوقت في عالم بدون معالم، وبدون حدود، وكذلك بدون عدو أو تهديد واضح.

2-ساهمت حرب الخليج II بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي، حيث مثلت نهاية حرب الخليج II فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان على ما أسماه الرئيس "بوش" نظاماً دولياً جديداً (خطاب بوش في سبتمبر 1990)، وكما يقول سمير أمين: "فإن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية، بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوربية، وذلك عن طريق

³ جون كرسنوف روفين: أو هام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، ترجمة: أمل أبي راشد، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بيروت، ص 26.

إضعاف أوروبا (عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط) وإبراز هشاشة البناء الأوربي السياسي نفسه (عبر إبراز اختلاف وجهات النظر فيه)، وأخيرا عن طريق استبدال الفزاعة القديمة المستهلكة -الخطر الشيوعي- بتهديد جديد -الخطر القادم من الجنوب-⁴، وباختصار أظهرت حرب الخليج بأن التقارب بين الشرق والغرب لم يضع حدا لكل التناقضات، وإنما أعاد هيكلتها، بمعنى أن التناقض شمال-جنوب حل محل التناقض شرق-غرب، بل أكثر من ذلك كشفت حرب الخليج عن تناقضات داخل المعسكر الغربي نفسه، فمن الواضح الآن أن الولايات المتحدة تستخدم سيطرتها العسكرية على النفط، لكي تفرض هيمنتها على الجميع، ولممارسة الابتزاز السياسي على الجميع، بما في ذلك أوروبا، وهو الأمر الذي كشف عنه بمرارة وزير الدفاع الأسبق جون بيار شافمان في كتابه "حرب الخليج دفعتني للاستقالة" حين قال: "هل نحن متأكدون بأننا في صحة جيدة، بعد أن أصبحت أمريكا تمسك بيدها على بترول الشرق الأوسط؟ (بعد حرب الخليج)، أوروبا مثل اليابان هما الآن تحت رحمة أمريكا (...). في هذه الحرب تقلصت اليابان وألمانيا المنتصرتان في الحربا الاقتصادية، وأجبرتا على دفع حصصهما بالرضى أو بالإكراه (...). لذلك سعت أمريكا عن طريق حرب الخليج للسيطرة المباشرة على بترول الشرق الأوسط، وسوف تستعمل سعر برميل النفط كأداة حاسمة وأخيرة لفرض الطاعة على الآخرين وتدعيم إمبراطوريتها"⁵.

لقد كشفت حرب الخليج II بعض أبعاد النظام الدولي الجديد من خلال واقعتين:

أ- على المستوى العالمي: أظهرت لأن العالم الثنائي القطب لم يكن سائرا نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب من الناحية الاستراتيجية، بل العكس سيحل محل الثنائية القطبية، عالم ذو قطب واحد تحت الهيمنة الأمريكية.

ب- على المستوى الإقليمي: أظهرت أن النفط وليس النزاع العربي الإسرائيلي، هو الذي أصبح العالم المحدد في الشرق الأوسط، ففي مرحلة الحرب الباردة كانت المصلحة الاستراتيجية الأساسية للولايات المتحدة تقضي بأن تكون إسرائيل حليفا عسكريا قويا، وكانت إسرائيل تؤمن نقطة ارتكاز ثابتة في المنطقة ضد النفوذ السوفياتي، أما اليوم وقد تغلبت مفاهيم التنافس الاقتصادي على المجابهة العسكرية، فيمكن للنفط وللسلطة السياسية التي يمثلها أن تكسب أهمية أكبر في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

هل أطلقت حرب الخليج ميكانيزم هذا التحول في الأولويات، أم أن خطاب النظام الدولي الجديد في ولادة عالم يختلف عن ذلك الذي ألفناه... عالم تعترف فيه كل الشعوب بالمسؤولية المشتركة نحو الحرية والعدل... يحترم فيه القوي حقوق الضعيف... وتستطيع من خلاله شعوب العالم شرقا وغربا، شمالا وجنوبا أن تزدهر وتعيش في وئام (من نص الرئيس بوش يوم 11 سبتمبر 1990)⁶.

⁴ سمير أمين: مرجع سابق، ص 56.

⁵ جان بيار شافمان، حرب الخليج دفعتني للاستقالة، دار الأهالي، ص 111-121-176.

⁶ جون كريستوف روفين، مرجع سابق، ص 258-262.

لكن وكما اشرنا سابقا، يبدو أن أنصار النظام الدولي الجديد يتجهون اليوم نحو تطوير استراتيجية مزدوجة، ليس من أجل "احتواء الشيوعية" كما كان في السابق، بل من أجل "احتواء الرأسمالية" من جهة و "خلق عدو جديد" هو الجنوب من جهة أخرى، هذه الاستراتيجية المشتركة هي التي تقودنا اليوم، لنعيش حروبا ساخنة هذه المرة علنا مستوى الاقتصاد والتجارة، وهنا نشير إلى مسألة هامة كشفت عنها حرب الخليج، وهي عملية إعادة ترتيب عناصر القوة، حيث أنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، شاع الحديث عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، لكن حرب الخليج أكدت على أن العنصر العسكري عامل محدد وحاسم في قوة الدولة، وأن الذي حدث يعبر فقط عن إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي، فبعدما كانت الأولوية تعطى للعالم العسكري، أصبح اليوم التركيز أكثر على العالم الاقتصادي، وهو ما يعكس تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة، فانتهاج الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي أو التقليدي الكثيف، فيما حصل صعود في دور القوة الاقتصادية، وهو ما سماه جوزيف ناي "Joseph Nye" أن ممارسة النفوذ دون الحاجة للقوة " No Power Influence"⁷، وأشار إليه الكثير من المفكرين ففي مؤلفه الهام يؤكد الاقتصادي ميشيل ألبيير " Mechel Albert" أن نهاية الحرب الباردة فتحت المجال على مصراعيه، للصراع بين أنماط مختلفة من الرأسمالية، نفس الشيء لاحظته بول كينيدي "Paul Kenndy" في كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى"، وكذا كتاب لستر ثرو "Lester Throw" رأس برأس: الحرب الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية".

كما نشير على أن هذه الاستراتيجية المزدوجة (احتواء الرأسمالية-خلق عدو جديد) كانت وراء بروز فكرة الدولة الحاجزة بتعبير "Jean Christopher Rufin" أو الدولة المحورية بتعبير "بول كينيدي" والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال حالة تماس مباشر مع الشمال (حالة دول حوض المتوسط، المكسيك)، لتشكل تحوك "Limes" الثنائية الجديدة شمال-جنوب، تكون وظيفة هذه الدولة الحاجزة أو المحورية، امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها، حتى لا تصل إلى قلعة الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور فقط (الشراكة الأورومتوسطية، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA))، ويمكن تحديد وتلخيص دور الدولة الحاجزة النظري في كلمة واحدة: ضمان استقرار الشمال، ومهما يكن حجم الدولة الحاجزة الجنوبية، ومواردها وتاريخها ونظامها السياسي، فهي حين تلامس التحم Limes، تملك شيئا لا يقدر بثمن، ثروة لا تنفذ هي مساهمتها في حفظ أمن الشمال، وهو الشيء عؤالذي يؤهلها للانخراط في ترتيبات اقتصادية جغرافية، هدفها منع تطور اللاتوازنات (الاقتصادية، الديمغرافية...) وإضعاف حركيتها كي لا تصل إلى الشمال.

⁷ ناصف يوسف حتي: مرجع سابق.

ثانيا - ظواهر الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة:

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العشرية الأخيرة، تغيرات هائلة سيكون لها أثر كبير في تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي خلال العقدين القادمين، حيث دخلنا في مرحلة ما بعد "بروتن وودز" "Bretten Woods" (النظام الذي حكم الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العالمية II)، التي يميزها الاتجاه نحو إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى، تعكس العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة / الإقليمية.

1-ديناميكية العولمة / الإقليمية:

المنتبع اليوم للتحويلات العميقة التي مست الاقتصاد العالمي، سيلاحظ مجموعة من الظواهر الجديدة المرتبطة أساسا بالثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة تستند إلى المعرفة، ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات، خصوصا ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصرا جديدا في طريق عولمة الأوضاع والأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وهو ما انعكس مباشرة على الواقع "ديناميكية الاقتصاد الدولي اليوم محكومة بقوتين متناقضتين في الظاهر لكن تعلمان بطريقة تكاملية، من جهة حركة عولمة تغطي الأسواق لتؤثر على استراتيجية المنتجين، ومن جهة أخرى مسار بناء تكتلات إقليمية، والتي تعكس التنافس الدولي على الأسواق"⁸، فالعولمة والإقليمية لا تعلمان بطريقة متضادة بل العكس، إذ أن المبادلات الدولية تتمحور أصلا حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان.

وكل واحد من هذه الأقطار يعمل على تدعيم إنشاء فضاء جهوي مع دول الجوار الجغرافي، تتم فيه المبادلات أكثر مما تنص عليه منظمة التجارة العالمية (OMC) وهذا ما يتيح للدول المنخرطة فيه أفضلية مقارنة بالدول الأخرى.

وحتى نفهم هذه الديناميكية الجديدة يجب أن نقرب من المفهومين ونشرحهما؛ فالعولمة كما يشير إلى ذلك "زكي العايدي"⁹ عبارة عن حركة كونية، فيها تعيد المجتمعات النقاش حول علاقتها من حيث المكان والزمان، وهذا بالنظر للارتباطات التي خلقت علاقات جوار كوكبية (الجغرافيا)، ورمزية (الانتماء لنفس العالم) ومؤقتية التسارع، هذا الاقتراب كما نلاحظ يركز على دور التطور الحاصل في مجال الإعلام الآلي والاتصال والمواصلات، وهناك اقتراب آخر "يعتبر ظاهرة العولمة نتيجة لمسار طويل لتكامل المبادلات الدولية من قبل الشركات الضخمة، وتعود بدايته إلى القرن الـ19، وتفسر خاصة بتدويل السوق والاستثمار والإنتاج والتسيير والتمويل"¹⁰.

⁸ أنظر: Larbi Jaidi et Fouad Zaim: L'union européenne et la méditerranée: une nouvelle génération d'accord?, l'annuaire de la méditerranée, publisud, Paris, 1996, p98.

⁹ أنظر: Zaki Laidi: Qu'est ce que la globalisation?, l'annuaire de la méditerranée, publisud, Paris, 1996, p98.

¹⁰ عبد الحميد إبراهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحويلات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 96، ص 382-383.

أما الأستاذ برهان غليون فيرى أن العولمة عبارة عن "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة، والسرعة في عملية انتشار المعلومات المكتسبات التقنية والعلمية للحضارة (...). يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا¹¹.

وأمام هذا الكم الهائل من التعاريف، والنقاشات التي دارت حول هذا المفهوم، يمكن أن نلخصها إلى صنفين، الصنف الأول يرى في العولمة أنها تهديد وخطر على الدولة الأمة، وصنف ثان يرى أنها تفتح الباب أمام مزايا جديدة.

أما مصطلح الإقليمية فهو يستعمل اليوم للتعبير عن ظاهرة اقتصادية تتمثل في التمرکز المتزايد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبيرة في العالم (أمريكا، أوروبا، جنوب شرق آسيا)، والجانب السياسي لهذه الظاهرة يتمثل في التوجه الجديد الذي أخذ يتبلور لدور الدول الكبرى، التي تريد تمتين الروابط الاقتصادية، وتطوير أشكال تعاون جديدة قائمة على أساس إقليمي، لأسباب متعددة: الجوار الجغرافي (قرب المسافة يترجم اقتصاديا بانخفاض تكاليف النقل)، الهاجس الأمني (استثمار دولار في منطقة بعيدة جغرافيا قد يحقق أرباحا تجارية و فقط، أما استثمار دولار في منطقة الجوار الجغرافي فبالإضافة إلى أنه يحقق أرباحا تجارية، فهو يضمن الاستقرار وبالتالي الأمن)، العامل الثقافي التاريخي.

وهناك مصطلح الإقليمية الاستراتيجية الذي "يشير إلى سياسة اقتصادية تهدف بالاعتماد على الإقليمية الاقتصادية على إنشاء علاقات قوة، وتطوير أفضلية تنافسية في الأسواق"¹²، المحكومة اليوم باقتصاد السوق القائم على مبدأ تحرير التجارة و المبادلات، في ظل تحولات تكنولوجية أعادت طرح مسألة التقسيم الدولي للعمل، حيث تعمق هذا التقسيم على أساس المزيد من التخصص و الميزات النسبية، و التي لم تعد تعني الموارد الطبيعية و اليد العاملة الرخيصة فقط، إذ برزت بشكل متزايد عناصر أخرى، تتصل بالقدرة التكنولوجية و تجديدها، و كذلك مستوى تطور الموارد البشرية، و توفر الهياكل القاعدية.

فالعولمة تخترق مسار الإقليمية، الذي يتطور ليشكل لنا ما يعرف بالثلاثية القطبية (TRIAD)، التي تعكس اتجاه الاقتصاد العالمي ليتشكل عبر نظم إقليمية لكنها في نفس الوقت مفتوحة و متكاملة في علاقاتها المتبادلة، هذا وفقا لمبادئ و تصورات المنظمة العالمية للتجارة، و الجدل القائم اليوم بين العولمة و الإقليمية يقود إلى إعتبار تطور مسار العولمة يدعو إلى تعميق الإقليمية، و هذا يبدو واضحا بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث تضاعفت مشاريع التكامل الإقليمي، و أكثر من ذلك التجارب التي كانت قائمة، اتجهت نحو التوسع و التعميق، للتكيف مع متطلبات المنظمة

¹¹ نايف علي عبيد، العولمة والعرب، المستقبل العربي، عدد 221، 97/7، ص 30.

¹² أنظر: Christian Deblock et Dorval Brunelle: Une intégration régionale stratégique: le cas Nord-américain, Etudes internationales, Vol XXIV, N°3, septembre 1993, p 597.

- العالمية للتجارة (توسيع الإتحاد الأوربي، توسيع مجال اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA ...)، التي تقوم على فكرة تحرير المبادلات و المنافسة الاقتصادية، و هي عبارة تخفي في الحقيقة الصراع القائم بين أقطاب الثلاثية من خلال عملية إعادة هيكلة الأسواق، و هنا نشير أن:
- فكرة الأورومتوسطية تدخل ضمن هذه العملية، و يمكن تحليلها بأنها حركة موازية لما يحدث في أمريكا الشمالية و جنوب شرق آسيا.
 - محاولة الولايات المتحدة عرقلة مسار "ASEAN" بتجمع جهوي آخر، هو تجمع التعاون الاقتصادي الآسيوي في المحيط الهادي "APEC" (Asian-Cooperation Pacific Economic) الذي يتشكل من 51 عضوا منها بلدان ASEAN و الولايات المتحدة و قوى أخرى آسيوية.
 - الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة على اليابان في 1995، عبر الإجراءات الإدارية و التهديد بالعقوبات الاقتصادية (القانون الأمريكي الشهير رقم 301).
 - الصراع الأوربي الأمريكي خلال مفاوضات القات (GATT) حول الملف الزراعي و الإستثناء الثقافي.
 - الخلاف الأوربي الأمريكي حول قانوني "داماتو" و "هيلمز-بيرتون" و المشكلة التي أثارها عقد شركة توتال TOTAL الفرنسية.

2- التوزيع غير العادل للثروات في العالم.

كنا أشرنا في المبحث الأول إلى فكرة الإستراتيجية المزدوجة "مواجهة الرأسمالية" /"خلق عدو جديد"، التي نشأت بعد الحرب الباردة و التي ترجع إلى انهيار الإتحاد السوفياتي، و تفكك حلف وارسو، الأمر الذي أدى إلى اختفاء التهديد الشيوعي، و لإتحاد بديل عنه يشدد الفكر الغربي على أن الجنوب مصدر للخطر و التهديد على الأمن العالمي، بسبب تدني معدلات النمو الاقتصادية في معظم دول العالم الثالث، و المصحوبة بتنامي الظروف المسببة للإضطرابات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي، و بحسب الخبير الاقتصادي الأمريكي "جون كنيث جاليت" فإن الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية، و أن المآسي البشرية سيكون مصدرها الحروب الداخلية أكثر منها النزاعات الخارجية، و التي ستدور معظمها في دول العالم الثالث، و هو ما كشف التقرير الذي صدر عن الأمم المتحدة بعنوان: "أوضاع الفوضى" إذ يشير التقرير الذي حمل العنوان الفرعي: "الآثار الاجتماعية للعولمة إلى" أن التوسيع العالمي لقوى السوق العالمية قذف بالمجمعات في أتون اضطرابات و نزاعات دموية، و أن الشركات متعددة الجنسيات الموجودة خارج نطاق أي سيطرة سواء كانت محلية أو قومية أو دولية تملك حاليا ثلث الثروات الإنتاجية العالمية، وإن سياسات المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي مسؤولة عن تفجير ثروات الفقراء في كثير من البلدان النامية"¹³.

¹³ - رمضان عيد الله: تحولات الإقتصاد العالمي: توازنات الثروة والقوة، مجلة قراءات سياسية، السنة الخامسة، العدد الثالث، صيف 95، ص83.

و الواقع أن دراسة التطور الاقتصادي في العالم خلال العشرية الأخيرة يبرز جملة من الحقائق التي لا تقبل الجدل:

- تمركز الثروة العالمية في عدد محدود من بلدان الشمال، حيث يملك 16% من سكان العالم في بداية التسعينات 82% من الثروة العالمية، بينما نجد أن 61% من سكان العالم لا يملكون إلا 5% من هذه الثروة (أنظر الشكل 1 ص 29).

- ازدياد اتساع الهوة بين بلدان الشمال و بلدان الجنوب خلال هذه الفترة، فمثلا ازداد الناتج الداخلي الخام في بلدان الشمال بـ 18592 دولار خلال الفترة الممتدة بين 1965 و 1990، أي بمعدل 833 دولار سنويا، بينما نجد أن الناتج الداخلي الخام لكل فرد في إفريقيا جنوب الصحراء و في نفس الفترة ارتفع بـ 206 دولار فقط، أي بمعدل 8.5 دولار سنويا لكل شخص.

- يملك أكثر من 4مليار إنسان في العالم أقل من خمس عائدات العالم، في حين يستفيد أقل من خمس سكان العالم من أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية.

- تقسيم العمل الدولي القائم على التخصص جعل من منطقة الجنوب مجرد ممول بالمواد الأولية الطاقوية، و سوق استهلاكية واسعة، أكثر من ذلك تشير دراسة مشتركة للبنك الدولي و لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE"، إلى أنه من المتوقع أن تتحسن مداخيل صادرات الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي بحوالي 90 إلى 169 مليار دولار في السنة على حساب بلدان العالم الثالث و هذا نتيجة تحرير التجارة العالمية.

و الملاحظ أن المعطى الاقتصادي يدفع بشكل قوي هو الآخر نحو تشكل ثنائية شمال/جنوب، تتميز عن تلك التي عرفتها مرحلة السبعينات بأنها تتجاوز المستوى الاقتصادي لتنتقل إلى المستوى السياسي و الاجتماعي و هو ما يسهل تصوير الجنوب على أنه "مجرد مجموعة من البرابرة التي تريد غزو الشمال و تحطيمه"¹⁴.

ثالثا: بروز المتغير الثقافي و الاجتماعي بعد الحرب الباردة.

عندما نتكلم عن بروز المتغير الثقافي الاجتماعي بعد الحرب الباردة لا نقصد بذلك أنه كان غائبا أو غير موجود خلال الحرب الباردة، لكن كل ما في الأمر أنه كان لا يظهر بفعل حدة الصراعات الأيديولوجية بين الكتلتين، والتي اختصرت العالم في ثنائية شيوعية/رأسمالية، وفسرت على أساسها كل النزاعات.

1- مبررات بروز المقاربة الصراعية الصدامية.

الواقع يكشف أن النزاعات تقوم على أساس المصالح أكثر مما تقوم على أساس الأيديولوجية، و لكن يجري إخفاء الأولى بالثانية، غير أن هذا لا يعني التقليل من دور العامل الأيديولوجي في الصراع

¹⁴ - انظر: جون كرسستوف روفين: مرجع سابق، ص 19-39.

خلال الحرب الباردة، لكن لا يجب أن تخفى الرهانات الحقيقية التي تمثل الجانب الجيوسياسي (الأمن)، السوسيواقتصادي (التممية و الإستقرار).

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية من أجل ضمان التماسك، و هذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو في القطيعة الثقافية بين الشمال و الجنوب، بين الشرق و الغرب، و بين المسيحية و الإسلام، و المأساة في البوسنة و كوسوفو بينت حدة التناقض القاصم الذي وصل إلى حد التصفية العرقية.

إن محاولة إحلال الإسلام محل الشيوعية و جدت من ينظر لها، و يؤسس لها فالمقاربة الصراعية أو الصدامية التي تزعمها **هانتنغتن "Hantington"** و بعض مسؤولي الحلف الأطلسي، تطرح مسألة غياب عدو يمكن أن يؤدي دور الفزاعة التي تضمن تماسك الغرب، وهو الأمر الذي سعى **برنارد لويس Bernard Lewis** إلى إيجاده في كتابه "الإسلام و الغرب"، و عقدت من أجله ندوات و ملتقيات عديدة، منها تلك التي عقدت في فيفري 1996 ببارلين¹⁵ لمناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط، تم خلالها التأكيد على وجود شواهد توحى باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط، خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال، و الإسلام في الجنوب، و هو ذات الأمر الذي أشار إليه فيلسوف المتوسط " F. Braudel" حيث طرح مصطلح "الحضارة" كخط موجه يسمح بفهم الواقع المتوسطي و حتى الدولي، فهو يرى أنه في منطقة المتوسط توجد ثلاث مجموعات ثقافية حضارية، تتدافع في ما بينها عبر التاريخ متجاوزة حدود الدول (الغرب، الإسلام، العالم اليوناني)، هذه الثلاثية تشكل حسب Braudel دائما أعداء متكاملين "ennemie complémentaire"¹⁶ وهنا نشير إلى مسألة مهمة أشار إليها " François Burgat"¹⁷، و هي أن الهوية أو الحضارة هي مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو تمييزها إلا بوجود الآخر الذي يخالفها و يناقضها، و بالتالي فالهوية تمتلك حق وجودها على أساس وجود الآخر، أي على مبدأ التعريف بالنقيض، فإذا سقط النقيض سقطت معه، و هو الشيء الذي يدفع الآن الغرب لجعل الإسلام يحل محل الشيوعية.

و نشير إلى أن عملية الإحلال هذه تمت وفقا لثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأ فيها الغرب يعبر عن القلق الناتج عن تراجع الاتحاد السوفياتي، بتعابير

"هزيمة الشيوعية" أو "انهيار الرق" أو "إفلاس الماركسية"، ثم تسلق درجة أخرى بوصفها "انتصار الديمقراطية"، "هيمنة الليبرالية"، "نهاية التاريخ"، "انتقام حقوق الإنسان".

* - أنظر: Bernard Lewis: islam and the west, oxford, 1993

¹⁵ - محمد سيد أحمد: التناذب و التكامل حول البحر المتوسط، السياسة الدولية، أبريل 96، العدد 124، السنة 92.

¹⁶ - أنظر daniel. J. grange: la méditerranée, berceau ou frontière? :relations internationales n°87 automne, 1996 pp 247-248.

¹⁷ - François Burgat: Islam importé; l'annuaire de la méditerranée, publisud, Paris 1997 pp243-252

وانطلقت في هذه المرحلة فكرة إعادة التوحيد من ألمانيا، لتمتد إلى كل أوروبا وبصورة أعم إلى الشمال وفقا لسيرورة تعميم النظام الغربي.

المرحلة الثانية: اتضح فيها لصانعي القرار بعد مرور نشوة النصر أن هذا التفاؤل سابق لأوانه، فإعادة توحيد الشمال لا تزال تعترضها عقبات، و غير خالية من الأخطار والمفارقات، فمسير الاتحاد السوفياتي والعديد من بلدان أوروبا الشرقية غير مؤكد، و انخراطها في طريق الليبرالية مشكوك فيه (انتصار الأحزاب الشيوعية في الانتخابات البرلمانية في عدة دول من أوروبا الشرقية و الوسطى)، فضلا عن ذلك انتصار الليبرالية لا يلغي المنافسة الاقتصادية و تضارب المصالح و لا يلغي كذلك التعارضات القومية و الاثنية و الدينية و هو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: البحث عن تعويض الخطر الأحمر بخطر جديد يضمن و جود وتشكل كتلة مزدوجة.

إن توحيدا حقيقيا للشمال أمر ممكن، عن طريق تحديد قيمة بعكسها و بما يناقضها أو يهددها، و هنا تمت عملية التصور الكثيف للخطر، فهو الجنوب و هو الخطر الإسلامي، و هو القنبلة النووية الإسلامية، أو هو الإرهاب، حتى مشروع الشراكة الأورومتوسطية تم توظيفه في هذا الإتجاه، بداية من التسمية فهو أورومتوسطي و ليس أوربي-عربي، أو متوسطي فقط، فهو يثبت لطرف هويته وإنتمائه الأوربي، و ينفي عن الطرف الثاني العربي الإسلامي هويته، ثم مروراً بتاريخ و مكان انعقاده: حيث ذكر مانويل ماران "Mannuel Marin" المفوض الأوربي المكلف بالسياسة المتوسطية في كلمته في ندوة برشلونة الأب "UrbainII"، الذي دعا يوم 27 نوفمبر 1095م (يوم انعقاد ندوة برشلونة يمثل الذكرى 900 لهذه الدعوة) الملوك المسيحيين لفتح الأرض المقدسة و تحريرها¹⁸، و هذه الدعوة تمت إنطلاقاً من مدينة برشلونة ، و لهذا الغرض بالذات تم اختيارها، كما أشار إلى ذلك حكام مقاطعة كاتالونيا" لأنها كانت المدينة التي انطلقت منها الحملات الصليبية قبل عدة قرون بدعوة من الفاتيكان آنذاك¹⁹.

و بعد تسعة قرون لنا الحق أن نتساءل: هل أ، عقلية الحروب الصليبية زالت و إنتهت، أو أنها أخذت تتمظهر في أشكال و أطر جديدة؟.

إن إستقرار أكثر من تسعة ملايين مسلم في أوروبا يطرح مشكلة الإغتراب، و عدم الإنسجام، مما يجعلهم قابلين للتسييس من قبل حركات إسلامية، و هو ما يطرح مسألة الهوية التي أشرنا إليها سابقاً في شمال و جنوب المتوسط على حد سواء، فالمطروح في الشمال اليوم هو مفاهيم الأصيل و الدخيل، و مسائل الإندماج والاستيعاب و المواطنة، و هي مسائل تثير حساسيات أتجاه إنتقاء الهوية الأوربية، فالإسلام اليوم أصبح واقعا قائما في أوروبا يعمل على الإدماج الإجتماعي من جهة، و من جهة أخرى يعتبر شكلا من أشكال التكوين عن طريق التأكيد على الخصوصيات التي تفصله عن المجتمع المهيمن.

¹⁸ - أنظر : Bichara Khder: le partenariat euroméditerranéen après la conférence de Barcelone, l'harmattan, paris

1997, p14

¹⁹ - نوال السباعي : مؤتمر برشلونة: الطموحات و الواقع، قضايا دولية، العدد310، السنة السادسة، 11ديسمبر 95، ص29.

إن الأوهام الثقافية التي عرفتها روما بعد هزيمة قرطاجة مشابهة للأوهام التي تترسخ اليوم محل المواجهة بين الشرق والغرب، مواجهة يسودها التعارض بين الشمال والجنوب، " ففي عام 146 قبل الميلاد أحرقت الفيالق الرومانية قرطاجة، و بذلك فقدت روما آخر عدو غي وسعه منافستها، و مثلما فعلت روما بعد دمار قرطاجة حين اخترعت عدو جديد، هو " هؤلاء البرابرة إذا حاولوا تهديدنا"²⁰ ، و بذلك اخترعت كتلة مزدوجة هي الإمبراطورية/البرابرة، يفعل الغرب نفس الشيء بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، و يخلق كتلة مزدوجة شمال/جنوب أو الغرب/الإسلام.

2- قاعدة تعميم النموذج.

إن طبيعة العالم، وتشعب مشاكله، و غزارة ثقافته و تنوعها، قد أحبطت الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصره في نموذج واحد (نهاية التاريخ)، من ذلك أن أزمة القوميات التي إندلعت في جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، و الحرب في البوسنة و كوسوفو، و ما أثارته من إنقسامات بين الدول الكبرى، قد بددت وهما مزدوجا، فالحديث عن نظام دولي جديد قائم على أساس حقوق الإنسان وهم، و الكلام عن سياسة خارجية و أمنية وأوروبية مشتركة (PESC) وهم آخر، و هو ما دفع المجلس الإقتصادي و الإجتماعي الأوروبي إلى إعتبار " أن قيام مشروع إقتصادي و سياسي وحده الكفيل بحماية القارة الأوروبية من الخطرين الأساسيين اللذين يلوحان بوضوح في الأفق، و هما القوميات من جهة، و الإسلام من جهة أخرى"²¹.

هذه الملاحظة التي أوردها المجلس الإقتصادي الإجتماعي الأوروبي تقودنا للتوقف قليلا عند قاعدة تعميم النموذج، التي يراد بها إقامة نظم متشابهة في الإقتصاد و السياسة و نمط الحياة و أنظمة السلوك، حيث يستعاض عن المجتمع مفهوم السوق، و عن الإنسان المنتج مفهوم الإنسان المستهلك، و هو الشيء الذي نلاحظه، حيث أخذ إقتصاد السوق يفرض نفسه يوما بعد يوم، كنموذج عالمي مرجعي من جهة ، و تطور جديد لتقسيم العمل الدولي على أساس تحول الجنوب إلى ممول بالمواد الأولية، و سوق استهلاكية لمنتجات الشمال (منطق التبادل) الحر من جهة أخرى، "إن إقتصاد السوق يتجه نحو تقليص قيمة الكائنات و الأشياء التي قيمها النقدية، و يقترح فكرة الثراء هو المقياس الأخير لنجاح الإنسان و المجتمعات، و يفرض هيمنة المادة على الروح"²².

هذا على المستوى الإقتصادي أما على المستوى السياسي فيجرى الترويج لفكرة الديمقراطية القائمة على أساس الحريات الفردية كخيار لضمان الإستقرار و التنمية، وهنا نتساءل هل يمكن أن تتم عملية استنساخ و نقل هذا النموذج لينطبق على الحقائق الاجتماعية و الإنسانية المعقدة و المتنوعة عبر العالم بصفة عامة و على العالم العربي الإسلامي بصفة خاصة؟ إن من يعتقد بإمكانية ذلك ، مثله مثل

²⁰ جون كريستوف روفين: مرجع سابق، ص 42.

²¹ - خميس طعم الله : الهجرة المغاربية و التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في أوروبا : تجربة الجيلين الثاني و الثالث، دراسات دولية (تونس)، عدد 63، 97/2، ص30.

²² أنظر - fondation pour le progres de l'homme, bâtir ensemble l'avenir de la planète, le monde diplomatique, 41^{er} année, n°481,avril94.

من يصدق حكاية أصل تسمية قارة أوربا فهناك إشارة ممتعة مع أنها أسطورة ترجع إلى الخرافات، تشير إلى أن كلمة أوربا ترجع إلى خرافة تقول "أن أوربا كانت أميرة فينيقية أو لبنانية جميلة، اختطفها الإله زيوس و هو متكرر في شكل ثور، و أخذها إلى جزيرة كريت، فلحق بهما شقيق أوربا كاموس لكي يبحث عن أخته، فغرقته به السفينة فوجد نفسه في اليونان، فأطلق عليها اسم شقيقته أوربا، ثم اتسعت تلك التسمية شيئاً فشيئاً لتشمل كامل القارة، و تشير الخرافة أن والد أوربا هو أجنور أمير الصور ووالدتها هي ليبيا"²³

²³ - أنظر: نادر محمد عزيزة : العلاقات العربية الأوربية: حاضرها و مستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس 1992 ، ص 83-84.

